المغترب العربي

عدد خاص

نشرة تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية | العدد الحادي عشر – فبراير 2024

المحتويات:

الافتتاحية

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:
حقوق اللاجئين الفلسطينيين

منتديات واجتماعات

- المنتدى العالمي الثاني للاجئين
- الدورة الرابعة عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية
- الاجتماع العالمي العاشر لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة
- الحوار الفني الإقليمي مع أصحاب المصلحة في دول شمال إفريقيا
- محاضرة الشباب العربي والهجرة الدولية

اجتماعات وأنشطة آليات التنسيق

- الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
- التحضير للمنتدى العالمي الثاني للاجئين:
  - الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً للمنتدى العالمي الثاني للاجئين
  - ورشة عمل إقليمية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
- الاجتماع التاسع للجنة العربية الافريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة
- الزيارة الدراسية لجامعة الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي حول "سياسات وممارسات الهجرة وحماية اللاجئين"
- ورشة العمل الثانية لموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول "القانون الدولي للجوء"

بيانات الأمانة العامة

- بيان الأمانة العامة بمناسبة "يوم المغترب العربي" 2023
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تصدر بياناً بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" 2023
- إحياء اليوم العالمي للاجئين عام 2023

أخبار الهجرة واللجوء

- الجالية العربية في بريطانيا تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة
- الجاليات العربية في النمسا يتظاهرون وسط فيينا تضامنا مع غزة
- تعيين نادية قحف في المحكمة العليا بولاية نيوجيرسي
- إطلاق النسخة الرابعة من مؤتمر المصريين بالخارج
- جلسة خاصة حول المبادرة الأردنية "المناخ واللاجئين" على هامش مؤتمر الأطراف لتغير المناخ
- فعاليات مبادرة الرئاسة المصرية بشأن تغير المناخ واستدامة السلام

المغتربون العرب

سليمان أبو غيدا

جاليات عربية

المغتربون الفلسطينيون

إعداد: لبنى عصام عزام

الافتتاحية

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:
حقوق اللاجئين الفلسطينيين

لا يعتبر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي بدأ منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، الأول من نوعه، إلا أنه يعد الأقسى والأطول أمداً والأكثر كشفاً لحقيقة الممارسات الإسرائيلية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، كما يُقدم الدليل الفاضح على ازدواجية المعايير التي تتبعها دول العالم وانتقائية تطبيق قواعد القانون الدولي.

فالعالم الآن يشهد تطورات خطيرة تمس حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين يمثلون أقدم مجموعة من اللاجئين على مستوى العالم. فهؤلاء اللاجئين يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية، وأولها وأهمها على الإطلاق "الحق في الحياة" المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو الحق الأعلى الذي لا يجوز الخروج عليه حتى في أوقات الطوارئ العامة، وهذا الحق نفسه مكرس أيضاً في المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948، وهذا الحق هو الأساس الذي تقوم عليه جميع حقوق الإنسان. فالممارسات التي تحدث بحق الفلسطينيين لا يمكن بأي شكل من الأشكال تبريرها، وهي مخالفة لكل المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات بل والأعراف الدولية. وتهدف الممارسات الإسرائيلية المستمرة إلى زيادة عدد المغتربين الفلسطينيين وزيادة معاناتهم، ضاربةً بكل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني عرض الحائط.

وتهجير الفلسطينيين من أرضهم تم على مراحل؛ حيث بدأت الهجرة الأولى خلال النكبة عام 1948 بتهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني خارج وطنهم، أما الهجرة الثانية فكانت خلال حرب عام 1967 بتهجير موجة واسعة من الفلسطينيين قدرت بنحو 300 ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواصلت الهجرات الفلسطينية بسبب الحروب والسياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والتي أدت إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين بشكل مستمر طوال سنوات الاحتلال. وبعد تفاقم حالات اللجوء والنزوح خلال العقد الماضي في أنحاء مختلفة من المنطقة العربية، تجدد نزوح اللاجئين الفلسطينيين من بعض المناطق التي كانوا يقيمون بها إلى مناطق أخرى.

ووفقاً للأرقام المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام 2023 حوالي 14,63 مليون فلسطيني؛ منهم 5,55 مليون في دولة فلسطين، يقيم أكثر من ثلثهم في قطاع غزة، وحوالي 1,75 مليون فلسطيني في أراضي 1948.

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة حتى تاريخ 2024/2/8، بلغ عدد النازحين في قطاع غزة 2 مليون نازح، وبلغ عدد الشهداء 28,095 شهيد، والجرحى 71,547 جريح، كما تضررت 355 ألف وحدة سكنية، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ووفقاً لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، فحتى تاريخ 2024/2/5 كان هناك ما يقرب من 1,7 مليون شخص نازح (أكثر من 75% من السكان) في مختلف أنحاء قطاع غزة، بعضهم عدة مرات، وفي أعقاب القصف الإسرائيلي المكثف والقتال في خان يونس والمناطق الوسطى في الأيام الأخيرة، انتقل عدد كبير من النازحين مرة أخرى إلى الجنوب. أفادت الأونروا في تقرير الوضع رقم 64 بتاريخ 2024/1/15 أن ما يصل إلى 1,9 مليون نازح يقيمون إما في 154 ملجأ تابع للأونروا أو بالقرب من هذه الملاجئ. وبسبب التصعيد المستمر للقتال وأوامر الإخلاء، انتقلت بعض الأسر بعيدا عن الملاجئ التي تم تسجيلها فيها في البداية. وقد تم استهداف المدارس والمنشآت الصحية ومراكز التدريب التابعة للأونروا، والتي كانت تستخدم كملاجئ لإيواء النازحين، حيث أشارت التقارير إلى إصابة 70 منشأة تابعة للأونروا إصابة مباشرة، وإصابة 71 منشأة أخرى تابعة لها أيضاً بأضرار جانبية، كما تم الإبلاغ عن 241 حادثة أثرت على مباني الأونروا وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بدء العدوان. وقد بلغ العدد الإجمالي للعاملين في الأونروا الذين قتلوا منذ بدء الأعمال العدائية حتى 2024/2/3، 154 شخص. وتفيد التقارير بأن الانقطاع الكبير في خدمات الاتصالات يمنع الناس في غزة من الوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة أو الاتصال بالجهات المستجيبة الأولى، كما يستمر بإعاقة عمليات الاستجابة الإنسانية.

ويعد قرار بعض الدول الغربية (على رأسها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وهولندا وألمانيا واليابان) بتعليق

التمويل الذي تقدمه للأونروا بعد مزاعم حول مشاركة موظفين من الوكالة في الهجوم الذي شنته حركة حماس على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تهديداً للعمل الإنساني المقدم للاجئين الفلسطينيين عموماً وفي غزة على وجه الخصوص، رغم ضعفه، كما ينطوي هذا القرار على مخاطر كبيرة سياسية ستؤثر على المنطقة كلها. وبحسب تصريح المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني "لم يكن الفلسطينيون في قطاع غزة بحاجة إلى هذا العقاب الجماعي الإضافي".

وقد حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط من التبعات الخطيرة لحملة التحريض الممنهجة على الأونروا التي تقودها إسرائيل، والتي تستهدف القضاء نهائياً على دور الوكالة الدولية بعد استهداف مقراتها بالهجمات في إطار الحرب التي تشنها على قطاع غزة وبعد استهداف موظفيها بالقتل.

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد شددت في قرارها بشأن التدابير المؤقتة الصادر يوم 2024/1/26 على ضرورة أن تتخذ إسرائيل كل ما بوسعها لمنع جميع الأعمال التي تتضمنها المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة. وكذلك اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية اللازمة لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في قطاع غزة.

اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي:

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر واحدة من أهم القضايا المعاصرة في نطاق القانون الدولي للاجئين. ومع ذلك فقد شهدت هذه القضية ضعفاً وهشاشة من حيث الرعاية والحماية القانونية من قِبل المجتمع الدولي والأطراف المسئولة عن توفير تلك الحماية والرعاية القانونية للاجئين الفلسطينيين. كما ساهم في هذا الوضع الاهتمام بقضايا أخرى مثل حق تقرير المصير والحكم الذاتي ووقف الاستيطان. وتراهن إسرائيل على مدى قدرة هؤلاء اللاجئين على التمسك بحقهم في العودة، حيث أن هذه الممارسات قد تؤدي إلى تخليهم عن حقهم في استعادة أرضهم المسلوبة والسعي للحصول على جنسيات دول جديدة والاستقرار فيها.

وتعرف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) "اللاجئون الفلسطينيون" على أنهم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين يونيو 1946 وحتى مايو 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948، والذين هم مسجلون لدى الأونروا وبحاجة إلى المساعدة، كما يستحق أبناء أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين أن يتم تسجيلهم في سجلات الأونروا، ويبلغ عدد هؤلاء اللاجئين حالياً 5,9 مليون شخص. وتقدم الأونروا المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في 5 مناطق هي: الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية).

ويعتبر 70% من الشعب الفلسطيني في العالم من اللاجئين، حيث يعد واحد من كل ثلاثة لاجئين في العالم لاجئاً فلسطينياً. وللاجئين الفلسطينيين حقوقاً غير قابلة للتصرف في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها والتعويض بموجب قرارات الشرعية الدولية وأبرزها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948.

وينبغي على الحل العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين معالجة جانبين أساسيين هما: حق العودة والتعويض. وحق العودة مكفول بقرار الأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، والذي تعيد الجمعية العامة التأكيد عليه كل عام منذ اعتماده، حيث ينص على أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن، ويجب دفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة وعن الخسارة أو الضرر أو الإنصاف الذي يجب تصحيحها من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة وفقاً لمبادئ القانون الدولي. كما يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 في المادة 13 على حق كل شخص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إليه. كذلك تضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تم اعتماده عام 1966، في المادة 12 النص على أنه "سوف لن يتم حرمان أي شخص بشكل تعسفي من الحق في دخول بلاده".

وتعد اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول المكمل لها لعام 1976 الإطار المنظم لأوضاع اللاجئين بصفة عامة، حيث تحدّد حقوق الأفراد الذين يُمنحون حق اللجوء، بالإضافة إلى مسؤوليات الدول التي تستقبل اللاجئين. وقد تضمنت هذه الاتفاقية في المادة

الأولى النص على استثناء "الأشخاص الذين يتلقون حالياً الحماية أو المساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين". وقد تم تفسير هذا النص من قِبل المفوضية السامية المنبثقة عن هذه الاتفاقية على استبعاد جميع اللاجئين الفلسطينيين في العالم من هذه الاتفاقية لأنهم يتلقون رعاية من الأونروا، في حين أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 المنشئ للأونروا نص على أن عملها يقتصر فقط على أربعة دول وهي فلسطين والأردن ولبنان وسوريا، وقد أدى هذا الوضع إلى غياب تام في توفير الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج هذه الدول.

كما أنه فيما يتعلق بالنازحين الفلسطينيين داخل فلسطين، نجد أن هناك مبادئ توجيهية للنزوح الداخلي صادرة عن الأمم المتحدة في عام 1998، وهي نصوص توضح حقوق هؤلاء النازحين والتزامات المجتمع الدولي بحقهم. وهذه المبادئ تتسم بقوة قانونية لأنها ترتب حقوقاً واضحة للنازحين داخلياً، وخاصةً في إنهاء السبب الذي نتج عنه النزوح وترتيب التزامات على المجتمع الدولي لتنفيذ ذلك. بعكس عمل الأونروا والذي ينحصر في تقديم خدمات صحية وتعليمية ولا تتضمن بنود قانونية ترتب حقوق يلتزم المجتمع الدولي بمنحها للنازحين الفلسطينيين، حيث استمرت الأمم المتحدة بالتعامل مع النازحين داخل حدود فلسطين تحت وصف لاجئين وتم حرمانهم من الامتيازات القانونية التي تمنح للنازحين داخلياً.

وبالتالي، لابد من العمل على توفير الحماية القانونية للاجئين والنازحين الفلسطينيين بما يتماشى مع القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وعدم استثنائهم من هذه القوانين. وهذا يتطلب توفير الدعم اللازم للأونروا وتوسيع مهامها لتشمل الفلسطينيين خارج الدول الأربع التي تعمل بها، والتعامل مع الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية بصفتهم نازحين داخلياً وليسوا لاجئين. ولكن للأسف ما يتم على أرض الواقع من ممارسات ضد الأونروا وتعليق الدعم الموجه لها وبالتالي اضطرارها لتقليص عملياتها سيسهم في إحداث المزيد من الانتهاكات لحقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة عليهم وعلى المنطقة ويمثل ردة كبيرة لمنظومة القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين الفلسطينيين:

تمثل القضية الفلسطينية القضية المحورية لجامعة الدول العربية، وعلى مدى العقود الماضية أصدر مجلس جامعة الدول العربية بمستوياته المختلفة العديد من القرارات والبيانات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. وتعتبر ***مبادرة السلام العربية***، التي صدر بها قراراً عن القمة العربية العادة في دورتها الـ14 التي عقدت ببيروت في عام 2002، الموقف العربي التوافقي الموحد وأساس أي جهود إحياء السلام في المنطقة. وتضمنت المبادرة مطالبة إسرائيل بالتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ويتم تناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين والأونروا في ***مجلس جامعة الدول العربية*** بمستوياته المختلفة كبند دائم على جداول أعمال الاجتماعات العادية. ونسلط الضوء هنا على بعض القرارات المهمة؛ على رأسها موافقة مجلس الجامعة في عام 1952 على التوصيتين اللتين قدمتهما لجنة فلسطين الدائمة للسماح بلم شمل أسر اللاجئين وإصدار وثائق سفر موحدة، وكذلك القرار المفصل الذي اتخذه المجلس بالإجماع في عام 1954 والذي يبين المعايير والإجراءات لإصدار هذه الوثائق التي استطاع الفلسطينيون فيما بعد استخدامها في السفر والتنقل بين الدول العربية وغيرها، والقرار رقم 2019 الصادر عام 1964 الذي يمنح المزيد من التسهيلات في إجراءات إصدار وثائق السفر ومعاييرها بحيث يمنح الحق لحاملها في العودة إلى البلد الذي أصدرها دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة عودة. كما أنشأت جامعة الدول العربية "مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة"، والذي بدأ أعماله في يونيو/ حزيران 1964، وكان أهم ما أنجزه بخصوص اللاجئين الفلسطينيين "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية،" والذي أقره وزراء خارجية الدول العربية في 1965/9/10.

كما تم إصدار العديد من القرارات والبيانات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة في الدورات العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري وعلى مستوى القمة، وآخرها القرار الصادر عن قمة جدة رقم 818 بتاريخ 2023/5/19، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8921 بتاريخ 2023/9/6، بشأن القضية الفلسطينية ومتابعة الصراع العربي– الإسرائيلي ومستجداته: متابعة

تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئون، الأونروا، التنمية).

كما أن ***القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية*** الأخيرة التي عقدت ببيروت يوم 2019/1/20 كانت قد أصدرت بياناً بشأن أزمة النازحين واللاجئين، تضمن الإشارة إلى استمرار وتفاقم أزمة اللاجئين الفلسطينيين المزمنة والمحاولات المستمرة لإسقاط حقهم المشروع بالعودة، كما تضمن التأكيد على التفويض الأممي الممنوح للأونروا، وعدم المساس بولايتها أو مسئوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤولياتها إلى جهة أخرى، وكذلك التأكيد على ضرورة الاستمرار بتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وكافة أنشطتها.

وبعد العدوان الأخير على غزة، عُقدت ***القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني*** بالرياض في 2023/11/11، وتضمن القرار الصادر عنها في فقرتيه 3 و30 النص على دعم الأونروا بشكل عام ودعمها مالياً واقتصادياً وإنسانياً على وجه التحديد، كما تضمن القرار في فقرته 25 التأكيد على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكل عادل. كما أصدر ***مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن "سبل التحرك السياسي لوقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق السلام والأمن"*** القرار رقم 8987 بتاريخ 2023/10/11 والذي تضمن التأكيد على أهمية توفير الدعم المالي الكافي للأونروا، والتحذير من مفاقمة قضية اللاجئين الذين يجب تلبية حقهم في العودة والتعويض.

كما تم عقد اجتماع لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2024/1/22 في دورة غير عادية لبحث الجرائم والمخططات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وقد أصدر المجلس القرار رقم 8990 الذي أدان التدمير المنهجي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبنيتها التحتية، كما تضمن التحذير من خطورة تخطيط وارتكاب إسرائيل جريمة التهجير القسري لنحو مليوني فلسطيني، أصبحوا نازحين داخل قطاع غزة، وأشار إلى أن هدف التهجير القسري هو تصفية القضية الفلسطينية، ما من شأنه أن ينقل المنطقة إلى مستويات جديدة من الصراع وعدم الاستقرار.

وتم عقد اجتماع آخر لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2024/1/28 في دورة غير عادية أيضاً، وذلك "لاتخاذ موقف عربي من التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية بتاريخ 2024/1/26"، كما أضاف المجلس بنداً تحت ما يستجد من أعمال بشأن "حملة الاعتداءات والتحريض الإسرائيلية ضد وكالة الأونروا"، وقد أصدر المجلس بيانين بشأن الموضوعين محل النقاش.

وفيما يتعلق بجهود ***الأمانة العامة***، فقد قام وفد رفيع المستوى برئاسة معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، بتاريخ 2023/11/24 بإيصال المساعدات الإنسانية والصحية والاجتماعية المقّرة من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب إلى قطاع غزة عبر معبر رفح. وقد شارك وفد من الأمانة العامة في إعداد وتجهيز قافلة المساعدات من مقر الهلال الأحمر المصري يوم 2023/11/16. كما نظمت الأمانة العامة اجتماعاً للشركاء العرب والدوليين لإطلاق حملة عربية رسمية وشعبية لتجهيز المساعدات الإنسانية اللازمة لقطاع غزة، بالإضافة إلى تنظيم حملة للتبرع بالدم لدعم الشعب الفلسطيني. كما تتعاون الأمانة العامة مع وزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية لتوفير الاحتياجات المطلوبة لدعم القطاع الصحي بدولة فلسطين.

ويتم تضمين القضية الفلسطينية في كل الوثائق الخاصة بعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP، التي تتولى إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة أمانتها الفنية، حيث تتضمن النص على الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، ومراعاة خصوصية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، والتأكيد على التفويض الأممي الممنوح للأونروا، وأهمية العمل على الحفاظ على الدعم السياسي والمالي المستدام والمتوقع للوكالة.

وأثناء التحضير للمنتدى العالمي الثاني للاجئين، سيطر الوضع في قطاع غزة وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان وانتهاك صارخ لحقوقه على كل جلسات الاجتماع التشاوري الإقليمي الذي نظمته الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي 15– 2023/10/16 بالقاهرة. وأصدر الاجتماع رسائل رئيسية لرفعها إلى المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عقد بجنيف في ديسمبر/ كانون الأول 2023،

تضمنت التأكيد على ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً، استناداً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على ضرورة إنهاء معاناتهم وحرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف من تقرير المصير وحقهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها والتعويض، وكذلك على التفويض الأممي الممنوح لوكالة الأونروا، ورفض محاولات التوطين أو تصفية الأونروا أو ما يسمى بإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، ووضعه القانوني. إلى جانب إدانة العدوان الإسرائيلي الأخير، وسياسات العقاب الجماعي المصحوب بالقرارات الرامية إلى فرض حصار إضافي وقطع الإمدادات لدفعهم للخروج والنزوح من منازلهم وتهجيرهم قسراً، وينذر بكارثة حقيقية ويفاقم قضية اللاجئين والنازحين ويتناقض مع القانون الدولي ويصل حد ارتكاب العديد من الجرائم الدولية، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية. وأهمية تطبيق قواعد القانون الدولي والقرارات الأممية وحقوق الإنسان واللاجئين، بلا معايير مزدوجة أو استثناء أو انتقائية.

كما يتولى قطاع شؤون فلسطين (إدارة شؤون فلسطين) مهمة متابعة كافة القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، ومتابعة نشاط وكالة الأونروا والتعاون معها. ويوجد تنسيق عالي المستوى بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأونروا، وتعد الأونروا عضواً في اللجان المعنية بالجامعة.

وتؤكد الأمانة العامة على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بالحق الأصيل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والدعوة لتوفير مقومات الصمود والحياة الكريمة والتنقل للاجئين الفلسطينيين. كما تدعم الأمانة العامة الأونروا وتقدر جهود فريق عملها في غزة الذين يقومون بتأدية واجبهم الإنساني في مساعدة الفلسطينيين في هذه الظروف، والذين فقدوا أكثر من 150 موظف قتلوا منذ بدء العدوان. والموقف العربي واضح في رفضه لمحاولات التهجير أو التوطين أو تصفية وكالة الأونروا. كما حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط من التبعات الخطيرة لحملة التحريض على الأونروا، وذلك عقب إعلان بعض الدول تعليق إسهامها المالي في تمويل الوكالة.

وقد أكدت الأمانة العامة في بيانها الصادر بمناسبة يوم المغترب العربي في 2023/12/4، على رفض التهجير القسري بكل صوره لسكان غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية من جانب إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، حيث يعد هذا التهجير جريمة دولية ومخالفة صريحة للقانون الدولي. كما أكدت على ضرورة إنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم غير القابلة للتصرف من تقرير المصير وحقهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها والتعويض تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، كما أكدت على رفض ما يسمى بإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني ووضعه القانوني أو تصفية وكالة الأونروا، وعلى أهمية دعمها بما يمكنها من مواصلة القيام بولايتها وتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وحذرت الأمانة العامة من توسيع رقعة الصراع، الأمر الذي من شأنه –إن حدث– أن يؤدي إلى عواقب كارثية على المنطقة والعالم، يتمثل أحد أخطر هذه العواقب في خروج أعداد هائلة من المهاجرين واللاجئين وزيادة تدفقات الهجرة بطريقة غير النظامية هرباً من العدوان وحفاظاً على الحياة وسعياً إلى الوصول لمكان آمن.

وختاماً، لابد من التأكيد على ضرورة اضطلاع جميع الأطراف الدولية بمسئولياتها لوقف العدوان على غزة وحماية أرواح المدنيين والحفاظ على حقوقهم الأساسية وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية لهم، وتجريم استهداف المستشفيات وسيارات الإسعاف والمدارس والمؤسسات الدينية، والتمسك بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعزيز احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، ودعم وكالة الأونروا ودورها، ومضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها بشكل عام، والعمل على توطيد عرى التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية، والإنسانية، والإنمائية وفي مجال السلام. فالعمل على حماية ودعم اللاجئين بصفة عامة، ودعم الدول والمؤسسات التي توفر لهم الحماية والخدمات في ظل الأوقات العصيبة والأزمات المختلفة هو أولوية واستثمار في مستقبل المنطقة.

منتديات واجتماعات

المنتدى العالمي الثاني للاجئين

شاركت السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، والسيدة إيناس الفرجاني مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، في المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عقد بجنيف خلال الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول 2023، وذلك باستضافة سويسرا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتنظيم مشترك من كولومبيا وفرنسا واليابان والأردن والنيجر وأوغندا.

وفي مداخلتها أمام الجلسة العامة، أكدت الأمانة العامة على تحمل المنطقة العربية العبء الأكبر للأزمات التي نتج عنها خروج ملايين من اللاجئين والنازحين، حيث يوجد فيها أكثر من نصف مجموع اللاجئين في العالم بما فيهم 5,9 مليون لاجئ فلسطيني تحت ولاية وكالة الأونروا. وأكدت أنه لا يمكن في هذا المحفل المهم المعني باللاجئين أن نغض الطرف عما يحدث لأقدم مجموعة من اللاجئين على مستوى العالم، وهم اللاجئون الفلسطينيون، من انتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية وأولها وأهمها على الإطلاق "الحق في الحياة". ثم استعرضت جهودها في إطار التحضير للدورة الثانية من المنتدى العالمي للاجئين.

وقد أتاح المنتدى فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الأخرين من أجل تقديم تعهدات ومساهمات جديدة من شأنها تعزيز أهداف الاتفاق العالمي للاجئين، وتحقيق فوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. كما مثل فرصة للبناء على التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات والمبادرات المعلنة منذ المنتدى الأول الذي عقد عام 2019. وعلى هامش المنتدى، تم عقد سلسلة من الجلسات الخاصة وبعض الأنشطة الأخرى؛ مثل معرض الممارسات الجيدة وركن المتحدثين ومعرض منتجات اللاجئين.

ويعد المنتدى العالمي للاجئين أحد أهم الآليات التي يتم متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للاجئين الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2018. ويُعقد المنتدى كل أربع سنوات على المستوى الوزاري، ويتم خلاله إعلان التعهدات لدعم تنفيذ الاتفاق، ويتيح المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، واستعراض فعالية الترتيبات الجارية لتقاسم الأعباء والمسئوليات، وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي.

الدورة الرابعة عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية

شاركت السيدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في الدورة الرابعة عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية التي عقدت تحت عنوان "تأثير تغير المناخ على التنقل البشري" في جنيف خلال الفترة من 23 إلى 25 يناير/كانون الثاني 2024.

وقد عقدت الدورة الرابعة عشرة للمنتدى تحت رئاسة فرنسا، التي استمرت في القيام بهذه المهمة للفترة 2022-2023. وهدفت فرنسا خلال فترة رئاستها إلى تعزيز حوار المنتدى على المستوى الدولي وضمان نجاحه على المدى الطويل، بالإضافة إلى خلق وتعزيز الروابط بين المنتدى والعمليات الحكومية الدولية الأخرى المعنية بالهجرة، بهدف النجاح في مواجهة التحديات المشتركة وتعظيم الفرص المتاحة للجميع.

وفي إطار التحضير للمشاركة العربية في أعمال هذه الدورة من المنتدى، كانت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء قد قامت بإصدار ورقة "مساهمة عملية التشاور في الدورة الرابعة عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية"، وذلك خلال الاجتماع التاسع لعملية التشاور الذي عقد يومي 29-2023/5/30 بمقر الأمانة العامة. وقد تم إرسال هذه الوثيقة إلى المنظمة الدولية للهجرة بصفتها السكرتارية الدائمة للمنتدى.

الاجتماع العالمي العاشر لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في الاجتماع العالمي العاشر لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة الذي عقد يوم 9 يونيو/ حزيران 2023 بجنيف، تحت شعار "معالجة القضايا الحالية لحوار السياسات بشأن الهجرة على المستوى الإقليمي والعالمي"، حيث قامت السيدة إيناس الفرجاني مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بإلقاء كلمة حول عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء خلال الجلسة الخاصة "بالشراكة في مجال الهجرة".

وقد هدف الاجتماع إلى توفير مساحة لعمليات التشاور الإقليمية لمناقشة الموضوعات المهمة المرتبطة بالهجرة مثل تغير المناخ والصحة والتنمية المستدامة، إلى جانب مناقشة الشراكات المحتملة بين عمليات التشاور لتقديم مدخلات مشتركة في المنتديات العالمية ذات الصلة بالهجرة.

وتعقد المنظمة الدولية للهجرة اجتماعات رؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة بصفة دورية بمشاركة ممثلين عن مختلف عمليات التشاور الإقليمية بهدف تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب فيما بينهم، كما تمثل هذه الاجتماعات منبراً للتفكير بشأن أوجه التعاون المحتملة مع عمليات التشاور والمنتديات وغيرها من المحافل التي تتعامل مع الهجرة على الصعيد العالمي والإقليمي.

الحوار الفني الإقليمي مع أصحاب المصلحة في دول شمال إفريقيا

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في الحوار الفني الإقليمي مع أصحاب المصلحة في دول شمال إفريقيا الذي استضافته جمهورية مصر العربية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة الذي عقد بالقاهرة في الفترة من 18 إلى 20 سبتمبر/ أيلول 2023.

ناقش الحوار الهدف رقم 21 للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعني بالتعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بدخولهم من جديد بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما. وشارك في الحوار مسؤولين حكوميين، وممثلي وكالات الأمم المتحدة ذوي الصلة بالإضافة إلى خبراء الهجرة وجهات فاعلة بالمجتمع المدني من دول شمال أفريقيا للاستفادة من الجهود الوطنية ودعم الاستفادة الإقليمية.

محاضرة الشباب العربي والهجرة الدولية

ألقى الدكتور أيمن زهري الخبير في دراسات الهجرة والسكان، محاضرة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 27 فبراير/ شباط 2023، تحت عنوان "الشباب العربي والهجرة الدولية"، وذلك بتنظيم من إدارة التدريب وتطوير أساليب العمل بقطاع الشؤون الإدارية والمالية، وذلك بحضور موظفي الأمانة العامة وممثلي مندوبيات الدول العربية الأعضاء.

وألقى الدكتور زهري خلال المحاضرة الضوء على أهمية الهجرة ودورها في التبادل الثقافي والفكري وإسهامها في الاقتصاد والتنمية، كما استعرض جوانبها الإيجابية والسلبية، ثم تطرق إلى البروز الشباب ونتائجه وخاصةً في العالم العربي. ثم تناول موضوع هجرة الشباب العربي والأسباب الرئيسية الدافعة لرغبة الشباب العربي في الهجرة، والعوامل الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الدافعة للهجرة. ثم استعرض رؤيته للتعامل مع الفرص التي يمكن أن تتزامن مع ظاهرة البروز الشبابي وتضخم فئة الشباب في العالم العربي.

اجتماعات وأنشطة آليات التنسيق

الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

افتتحت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، أعمال الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، الذي نظمته الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بمقرها بالقاهرة يومي 29–2023/5/30.

وقد شارك في الاجتماع السيدات والسادة نقاط اتصال الدول الأعضاء المعنيون بملفي الهجرة واللجوء، والمسئولون ممثلو الجهات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج والمسئولون عن ملفي الهجرة واللجوء في الجهات المعنية بالدول العربية، بالإضافة إلى ممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

تناول الاجتماع المستجدات بشأن عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للاجئين الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، وذلك بهدف تحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عقد بجنيف في ديسمبر/ كانون الأول 2023. كما ناقش الاجتماع على جدول أعماله المستجدات بشأن الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو الاجتماع السنوي التاسع الذي تعقده عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء منذ إنشائها عام 2014 بموجب قرار صادر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري. وتعد عملية التشاور العربية بمثابة منصة لتسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء ذات الاهتمام المشترك، وتهدف إلى إيجاد فضاء عربي لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، من خلال تعزيز التعاون بين البلدان المشاركة والعمل نحو فهم أكثر عمقاً لقضايا الهجرة واللجوء بالمنطقة العربية، وتعزيز الفهم المشترك حول أسباب وأبعاد وأنماط وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة، إلى جانب مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية والإقليمية المرتبطة بالهجرة واللجوء.

التحضير للمنتدى العالمي الثاني للاجئين

في إطار حرص الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) على التحضير للمنتدى العالمي الثاني للاجئين لعام 2023 بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والتنظيم، والعمل على ضمان المشاركة العربية الفعالة في أعماله، استكمالاً للجهود التي تقوم بها للمشاركة الفعالة في مختلف الفعاليات العالمية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة واللجوء، وفي إطار التعاون المستمر بين الأمانة العامة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، قامت الأمانة العامة بالتعاون مع المفوضية لتنفيذ عدة أنشطة لتحقيق هذا الهدف؛ حيث تم تنظيم الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً للمنتدى العالمي الثاني للاجئين، وورشة عمل إقليمية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

• الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً للمنتدى العالمي الثاني للاجئين

افتتحت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، أعمال الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً للمنتدى العالمي الثاني للاجئين، الذي نظمته الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي 15 و16 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بالقاهرة. وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من سعادة السفير/ مهند العكلوك – المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية، والدكتورة/ حنان حمدان، ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية. وقد سيطر الوضع في قطاع غزة وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان وانتهاك صارخ لحقوقه على كل جلسات الاجتماع، حيث أعرب المشاركون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ودعمهم للقضية الفلسطينية.

وقد أتاح الاجتماع الفرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تعهدات الدول العربية وتبادل المعلومات حول الاستعدادات للدورة الثانية من المنتدى بما في ذلك العناصر الجديدة والاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بالتعهدات عالية الجودة والمطابقة وتبادل الممارسات الجيدة. وقد صدر عن الاجتماع مجموعة من الرسائل الرئيسية التي تم رفعها إلى المنتدى العالمي الثاني للاجئين.

• ورشة عمل إقليمية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورشة عمل إقليمية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وذلك يومي 12 و13 يونيو/ حزيران 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي.

هدفت ورشة العمل إلى تقديم موجز شامل عن الاتفاق العالمي للاجئين وآليات متابعته، بما في ذلك التعهدات الحالية، وكيفية تقديم تعهدات جديدة، والتحضير للمشاركة النشطة في المنتدى العالمي الثاني للاجئين، وتسليط الضوء على الالتزامات التي تم التعهد بها خلال المنتدى الأول من قبل الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، ودعم الدول الأعضاء في الإبلاغ عن التقدم المُحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين و/أو التعهدات التي تم تقديمها في المنتدى، وذلك بهدف تحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في المنتدى العالمي للاجئين أو اجتماعات المسؤولين رفيعي المستوى.

الاجتماع التاسع للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة

عقدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي الاجتماع التاسع للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة التي تترأسها الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الافريقي، وذلك يومي 23-24 أغسطس/ آب 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي.

هدف الاجتماع إلى استعراض أهم المستجدات بشأن الهجرة في المنطقة العربية وأفريقيا وجهود المنظمتين في هذا الشأن، كما تم مناقشة الأنشطة المقترح تنفيذها في خطة عمل اللجنة لعام 2024.

وكانت اللجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة التي تترأسها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) ومفوضية الاتحاد الأفريقي قد أُنشئت في عام 2014 بموجب القرار رقم 4 الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة التي عقدت بالكويت عام 2013. وتهدف اللجنة إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على تقوية التعاون بينهما فيما يتعلق بإدارة الهجرة، وتعزيز وحماية حقوق المهاجرين، وتقديم المشورة السليمة للدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة بما يتفق مع المعاهدات الإقليمية والدولية.

الزيارة الدراسية لجامعة الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي حول "سياسات وممارسات الهجرة وحماية اللاجئين"

في إطار تنفيذ الأنشطة المشتركة لمجموعة العمل العربية الأوروبية المعنية بالهجرة والتي تترأسها الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) والاتحاد الاوروبي، تم تنظيم زيارة دراسية لجامعة الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي حول "سياسات وممارسات الهجرة وحماية اللاجئين" يومي 25-26 سبتمبر 2023 بمدينة بروكسل، وذلك بالشراكة مع برنامج الحوار (3)، وبدعم من الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

هدفت هذه الزيارة الدراسية إلى تعريف المشاركين من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ودولها الأعضاء بآخر التطورات في السياسات والممارسات المتعلقة بالهجرة وحماية اللاجئين في الاتحاد الاوروبي، بما في ذلك البعد الخارجي للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء، والإطار التشريعي والتشغيلي لمنطقة شنغن، وإجراءات اللجوء، وكذلك التعرف على العمل التحليلي والبحثي والأدوات التي يقدمها المركز الأوروبي للأبحاث المشتركة بشأن تدفقات الهجرة والتي تساهم في تعزيز الاستجابة للتحديات والفرص المتعلقة بالهجرة والديموغرافيا والسياسات ذات الصلة لأخذ القرارات السياسية المناسبة، بالإضافة إلى تعريف المشاركين بدور الوكالة الأوروبية للجوء (EUAA) من حيث إجراءات اللجوء والدعم الفني التي تقدمها للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال اللجوء.

شارك في الزيارة الدراسية كبار المسؤولين المعنيين بملفات الهجرة واللجوء من 17 دولة عربية، إلى جانب المشاركين من الأمانة العامة ومكتب اتصال المفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية بمالطا.

ورشة العمل الثانية لموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول "القانون الدولي للجوء"

استكمالاً لسلسلة ورش العمل التدريبية لتنمية قدرات موظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المسئولين عن الملفات ذات الصلة بموضوعات اللجوء والنزوح، قام (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنظيم ورشة العمل الثانية لموظفي الأمانة العامة حول "القانون الدولي للجوء وحماية اللاجئين"، وذلك يومي 25 و26 يوليو/ تموز 2023 بالقاهرة.

تهدف دورات القانون الدولي للجوء إلى تعزيز فهم مبادئ القانون الدولي للجوء والسياسات المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، وتطوير فهم مشترك بين المشاركين حول كيفية تعزيز هذه التشريعات والسياسات وتنفيذها على المستوى الوطني من خلال مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وتعزيز مهارات المشاركين في وضع وتطبيق السياسات والمعايير وفقاً لمبادئ القانون الدولي والمبادئ الدولية، وأخيراً تطوير موقف إيجابي بين المشاركين من أجل حماية اللاجئين وغيرهم من النازحين.

وركزت ورشة العمل الثانية على موضوعات عملية مثل تحديد وضع اللاجئ، والحلول التي تُمكن اللاجئين من عيش حياتهم بكرامة وسلام كحلول العودة الطوعية وإعادة التوطين والاندماج بالإضافة إلى المسارات التكميلية. هذا بالإضافة إلى تحديث المعلومات التي نوقشت مع المشاركين خلال ورشة العمل الأولى.

وقد شارك في هذه الورشة موظفو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الذين شاركوا في الدورة الأولى التي عقدت في سبتمبر/ أيلول 2022، المعنيين بملف اللجوء والذين يختص عملهم بمتابعة القوانين والسياسات المتعلقة باللجوء والنزوح وحماية اللاجئين.

بيانـات

بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة "يوم المغترب العربي" 2023

في إطار قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإحياء يوم المغترب العربي في الرابع من ديسمبر/كانون الأول من كل عام، والذي تزامن هذا العام مع العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، أصدرت الأمانة العامة بياناً بهذه المناسبة ركز على المغتربين الفلسطينيين الذين يحملون وطنهم بداخلهم أينما رحلوا، كما يحملون مفاتيح بيوتهم القديمة التي يحلمون بالعودة إليها مهما طالت الغربة. وأشار البيان إلى الممارسات الإسرائيلية المستمرة التي تهدف إلى زيادة عدد المغتربين الفلسطينيين وزيادة معاناتهم، ضاربةً بكل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني عرض الحائط. وأكد البيان على ضرورة إنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم غير القابلة للتصرف من تقرير المصير وحقهم في العودة والتعويض تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى أهمية دعم وكالة الأونروا.

كما أشار البيان إلى أن القضية الفلسطينية كانت على رأس القضايا التي تحظى بدعم المغتربين العرب في الخارج. وأكد على أن الأمة العربية لديها ذخيرة كبيرة من المغتربين العرب البارزين في مختلف المجالات، ويمكن أن يسهموا في عرض الصورة الحقيقية في دول المهجر. ودعت الأمانة العامة الجاليات العربية المقيمة بالخارج إلى توحيد جهودها وتنظيم صفوفها من خلال مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها، مما يزيد من قدرتها على التأثير وعرض صورة حقيقية لما يحدث في المنطقة العربية.

وقد صرحت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة– الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بأن الأمانة العامة تواصل جهودها مع الدول الأعضاء لدعم أواصر التواصل مع المغتربين العرب في الخارج، وتعزيز مساهماتهم في التنمية المستدامة في دولهم الأصلية ودول المهجر، وتضمين الهجرة في خطط التنمية على المستويين الوطني والإقليمي، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخاصةً الهدف التاسع عشر الخاص بإيجاد الظروف التي تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تصدر بياناً بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" 2023

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" الذي يوافق الثامن عشر من ديسمبر/كانون الأول من كل عام، أشارت فيه إلى أهمية الهجرة الدولية ودورها الإيجابي في عملية التنمية.

كما أكد البيان على أهمية مراعاة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين لتحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز مساهمات المهاجرين في دول المنشأ والمقصد، وضرورة التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري، ومواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا، وحماية المهاجرين من الممارسات العنصرية. وشدد على ضرورة الاهتمام بالتواصل بين المهاجرين وأوطانهم الأصلية، وأهمية الحفاظ على هوية أبناء المهاجرين العرب وثقافتهم الأصلية.

وقد أكدت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية على أن تغير المناخ أصبح دافعاً قوياً لموجات الهجرة والنزوح بصورة متزايدة، وأن المنطقة العربية تعد من المناطق المهددة بالتأثيرات الكبيرة لتغير المناخ التي يمكن أن تؤثر على حركة التنقل البشري. كما أشارت إلى ما تضمنه إعلان جدة الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته 32 التي عقدت في 2023/5/19، بشأن مبادرة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، والتي تستهدف أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين العرب، بما يسهم في تعزيز التواصل الحضاري بين الدول العربية والعالم، ويبرز الحضارة والثقافة العربية العريقة والمحافظة عليها.

إحياء اليوم العالمي للاجئين عام 2023

أصدرت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بياناً بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الذي يوافق 20 يونيو/ حزيران من كل عام، أشارت فيه إلى سعيها المتواصل لرفع الوعي بقضايا اللاجئين والعمل على دعمهم وتقليل معاناتهم، وفي نفس الوقت العمل على تخفيف الضغوط الواقعة على الدول والمجتمعات المضيفة.

كما أشار البيان إلى التطورات الجديدة ذات صلة باللاجئين والنازحين في المنطقة العربية؛ وحددت الأزمة في السودان والتي أدت إلى خروج تدفقات من اللاجئين والنازحين السودانيين، ونزوح اللاجئين الذين يستضيفهم السودان إلى دول أخرى مجاورة، وكذلك عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وما تم التوافق حوله بشأن تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين السوريين.

كما لفت البيان النظر إلى التأثيرات الكبيرة لحالات الطوارئ المفاجئة على النازحين واللاجئين، وضرورة حشد طاقات المجتمع الدولي لتقديم كافة أشكال الدعم والإغاثة للمنكوبين. وأكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية المؤدية للنزوح القسري، وكذلك ضرورة تعزيز الترابط بين الأبعاد الإنسانية والتنموية.

وتضمن البيان كذلك إعادة التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعدون أقدم مجموعة من اللاجئين على مستوى العالم منذ عام 1948، وعلى حقهم في العودة إلى وطنهم والتعويض، وكذلك على التفويض الأممي الممنوح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

أخبار الهجرة واللجوء

الجالية العربية في بريطانيا تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة

بدأ ممثلون عن الجالية العربية في بريطانيا تحركات عملية من أجل الضغط على الحكومة البريطانية لدفعها نحو تغيير موقفها الداعم للعدوان الإسرائيلي على غزة، والمطالبة بوقف فوري للحرب من أجل إنقاذ من تبقى من المدنيين والأطفال وحمايتهم من الكارثة الإنسانية.

وعقد ممثلون عن الجالية العربية في بريطانيا اجتماعاً تشاورياً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، بدعوة من "منتدى التفكير العربي" ومنصة "عرب لندن"، للبحث في مخاطبة الحكومة البريطانية ومراكز صنع القرار في البلاد، وحثهم على التحرك من أجل وقف إطلاق النار في غزة، كما بحث المجتمعون في الوسائل والأدوات الممكنة من أجل تقديم الدعم المادي والسياسي للفلسطينيين في مواجهة العدوان الاسرائيلي الذي يستهدفهم.

وأعلن المجتمعون عن تنظيم "مؤتمر الجالية العربية الأول" في بريطانيا، والذي سيكون أول اجتماع من نوعه لتوحيد جهود الجالية العربية بشأن القضايا المتفق عليها مثل القضية الفلسطينية، إضافة إلى البحث في العديد من الملفات التي تتعلق بالعرب البريطانيين سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو غير ذلك.

وبعث المجتمعون رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، تعبر عن موقف الجالية العربية، وتُطالب بوقف إطلاق النار فوراً في الأراضي الفلسطينية، كما تُطالب بأن يُعبر موقف الحكومة البريطانية عن الموقف الحقيقي للشارع، والذي تم التعبير عنه بمسيرات شارك فيها مئات الآلاف من البريطانيين، وطالبت بوقف إطلاق النار فوراً وإنقاذ المدنيين في غزة وعدم تقديم أي دعم للاحتلال الإسرائيلي، ونددت الرسالة بسكوت بريطانيا عن سياسة التهجير القسري التي ترتكبها إسرائيل. كما قرر المجتمعون مخاطبة أعضاء البرلمان البريطاني من أجل حثهم على التحرك، وكذلك تبنوا عدداً من التوصيات من بينها "التصويت العقابي" ضد النواب الذين أيدوا العدوان الاسرائيلي على غزة، وذلك بعدم التصويت لهم في الانتخابات المقبلة.

الجاليات العربية في النمسا يتظاهرون وسط فيينا تضامنا مع غزة

تظاهر عدة آلاف من أبناء الجاليات العربية في النمسا، في العاصمة فيينا يوم 20 يناير/ كانون الثاني 2024، للتنديد بجرائم الإبادة الجماعية، التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة. ودعا المتظاهرون إلى سرعة وقف إطلاق النار ووقف قتل وتهجير أبناء قطاع غزة.

رفع المتظاهرون أعلام فلسطين ولافتات تفضح جرائم الاحتلال في قطاع غزة، وبدأت المظاهرة من ميدان "حقوق الإنسان"، وقطع المتظاهرون شارع الرينج بوسط العاصمة. وتحركت المسيرة إلى قصر هوفبورج "مقر رئاسة الدولة والحكومة"، مطالبين النمسا بوقف الانحياز إلى إسرائيل والدفاع عن حقوق الإنسان ورفض المذابح وجرائم التطهير العرقي في غزة.

تعيين نادية قحف في المحكمة العليا بولاية نيوجيرسي

أصبحت المواطنة الأمريكية ذات الأصول السورية "نادية قحف" البالغة من العمر 50 عاماً، أول امرأة مسلمة محجبة تتولى منصب قاضية في المحكمة العليا بولاية نيوجيرسي، وذلك بعد أن حلفت اليمين رسمياً، وأدت القسم على المصحف الشريف الذي ورثته عن جدتها في دمشق.

وقالت القاضية نادية في الخطاب الذي ألقته بعد حلف اليمين وتسلمها مهنتها الجديدة أنها فخورة بتمثيل الجاليات المسلمة والعربية في نيوجيرسي والولايات المتحدة، وأعربت عن رغبتها في أن يرى جيل الشباب أنهم يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية بلا خوف، وأن يكونوا كما هم على طبيعتهم، وأن التنوع مصدر قوة.

وكانت نادية قحف قد انتقلت إلى الولايات المتحدة قادمة من سوريا منذ كانت في الثانية من عمرها، وعملت كمحامية متخصصة في قضايا الأسرة والهجرة، وكانت عضواً في مجلس إدارة فرع مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR) في ولاية نيوجيرسي منذ عام 2003، ثم تولت رئاسة فرع (CAIR) في الولاية، وهي منظمة إسلامية للحقوق المدنية. كما عملت كرئيسة للمركز الإسلامي في مقاطعة باسيك، الذي يعد أحد أكبر المساجد في الولاية، وعملت أيضاً كمستشار قانوني لمنظمة Wafa House، وهي منظمة غير ربحية تهدف لمكافحة العنف المنزلي وتقديم الخدمات الاجتماعية.

إطلاق النسخة الرابعة من مؤتمر المصريين بالخارج

أطلقت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، النسخة الرابعة من مؤتمر المصريين بالخارج يوم 31 يوليو/ تموز 2023، وذلك بمشاركة حوالى 1000 شخص من أكثر من 56 دولة حول العالم من بينهم ممثلين عن 66 رابطة جالية للمصريين بالخارج.

وتعد هذه النسخة هي الأكبر عدداً على مستوى جميع نسخ المؤتمر الثلاث السابقة من حيث تسجيل حضور المصريين بالخارج وهو ما يعكس رغبتهم في التواصل مع دولتهم، كما أنه فرصة لاستعراض طلباتهم واحتياجاتهم والاستماع إلى اقتراحاتهم.

وعقد المؤتمر بمشاركة ممثلي وزارات ومؤسسات الدولة المعنية، للرد على استفسارات واقتراحات المشاركين من المصريين بالخارج، والعمل على دراستها وتنفيذها، تطلعاً لأن يصبح مؤتمر المصريين بالخارج الوجهة الأولى التي تعبر فعلياً عن كل مصري بالخارج وتعكس تطلعاته وآماله، وتعمل على تحقيق طلباته واحتياجاته بما يقربه أكثر لوطنه الأم.

وقد ناقش المؤتمر عدداً من المحاور الرئيسية المتمثلة في: المحور الاقتصادي، والمحور السياسي والتعليمي، والمحور الاجتماعي والخدمي، وهي محاور تم التوصل إليها من خلال التواصل الدائم مع المصريين في الخارج التي تنتهجها الوزارة على مدار الفترة الماضية من خلال الاجتماعات الافتراضية الأسبوعية عبر تقنية الفيديو كونفرانس، في إطار مبادرة "ساعة مع الوزيرة".

جلسة خاصة حول المبادرة الأردنية "المناخ واللاجئين" على هامش مؤتمر الأطراف لتغير المناخ

على هامش مؤتمر الأطراف لتغير المناخ (COP 28) الذي عقد بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 13 ديسمبر/ كانون الأول 2023، تم عقد جلسة خاصة حول مبادرة المناخ واللاجئين، التي أطلقتها المملكة الأردنية الهاشمية في النسخة الماضية من المؤتمر التي عقدت في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية عام 2022.

وأشار رئيس وزراء الأردن الدكتور بشر الخصاونة، أثناء مشاركته في هذه الجلسة، إلى أن مبادرة المناخ واللاجئين هي مبادرة عالمية أطلقها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، حيث شدد جلالته في ذلك الوقت على الضغوط الخاصة التي تواجهها الدول، مثل الأردن، والتي تتحمل الضغوط المزدوجة الناجمة عن تغير المناخ والآثار المترتبة على ذلك، واستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. وتهدف هذه المبادرة إلى تحديد الأولويات لدعم البلدان المستضيفة التي تتحمل وطأة تغير المناخ، والتي انضمت إليها ما يقرب من 60 دولة.

وتجدر الإشارة إلى أن أعداد النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم بلغ حتى منتصف العام الحالي 110 ملايين شخص، منهم 62.5 مليون شخص نازح داخلياً، و36.4 مليون لاجئ (ما يشكل زيادة قدرها 25% في عام واحد). ويوجد 75% من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفي الوقت نفسه، تتأثر هذه البلدان بشكل متزايد بالعوامل المناخية والكوارث، ما يعيق قدرتها على تلبية احتياجاتها الوطنية المحددة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعاتها التنموية.

وتتوافق جهود هذه المبادرة مع أجندة عمل مؤتمر (COP 28) التي تهدف إلى حماية وتمكين المجتمعات الأكثر ضعفاً من خلال الاستثمار العملي وإيجاد حلول لتحسين الحياة وسبل العيش، وفي الوقت نفسه توافق هذه المبادرة مع إعلان مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن المناخ والإغاثة والانتعاش والسلام؛ فكلاهما يسلط الضوء على أن الدول الأكثر ضعفاً وتلك التي تدعم اللاجئين تحصل على أقل قدر من التمويل للمناخ لكل فرد.

فعاليات مبادرة الرئاسة المصرية بشأن تغير المناخ واستدامة السلام

عقد مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام سلسلة من الفعاليات في مؤتمر المناخ COP28 بدبي حول تنفيذ مبادرة رئاسة COP27 بشأن تغير المناخ واستدامة السلام CRSP، بمناسبة مرور عام على إطلاقها. وتعنى هذه المبادرة في ركيزتها الثالثة بإيجاد حلول مستدامة للنزوح الناجم عن تغير المناخ.

استهل مركز القاهرة الدولي، الذي يتولى مهام السكرتارية الخاصة بالمبادرة، فعالياته بحدث رفيع المستوى تم عقده بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتهما الشريكين الرئيسيين للمبادرة، تحت عنوان "تعزيز الاستجابات المناخية لاستدامة السلام: من شرم الشيخ إلى دبي وما بعد" وذلك يوم 3 ديسمبر 2023 الذي خصصته رئاسة مؤتمر COP28 ليكون يوم "المناخ والإغاثة والتعافي والسلام".

تناول الحدث التقدم المحرز في تفعيل المبادرة من خلال الأنشطة التي تم تنفيذها بالتعاون مع الشركاء من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومراكز الأبحاث بهدف توظيف الاستجابات المناخية من أجل دعم جهود استدامة السلام في إفريقيا.

واتصالاً بتفعيل ركائز المبادرة المختلفة، عقد مركز القاهرة الدولي عددا من الفعاليات خلال مؤتمر COP28 حول موضوعات متنوعة من بينها كيفية التصدي للنزوح الناتج عن تغير المناخ بالتعاون مع المرصد الأفريقي للهجرة.

المـغتربـون العرب

سليمان أبو غيدا

سليمان أبو غيدا من فلسطينيي سوريا، وهو يقيم حالياً في ألمانيا التي حصل على جنسيتها في عام 2022.

درس أبو غيدا في سوريا وتخرج من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق "قسم المحاسبة"، ثم درس هندسة البرمجيات في ألمانيا. وتمكن أبو غيدا من الحصول على وظيفة في رابع أكبر شركة برمجيات في العالم والمعروفة بشركة SAP بعد تخرجه.

تعلم اللغة الألمانية بعد أن هاجر إلى ألمانيا، ثم بدأ في تعليمها للاجئين من خلال فيديوهات عبر منصة يوتيوب حيث وصل عدد متابعيه إلى 55 ألف متابع. وتنوعت قناته على يوتيوب لتشمل العديد من القضايا التي تثير اهتمام اللاجئين كالعمل والأوراق القانونية والإقامات وغيرها من القضايا التي تساعد على اندماج اللاجئين. فهو مثالاً للمهاجرين الإيجابيين الفعالين والمؤثرين في المجتمع والذين يسعون لإفادة أبناء الجاليات في المهجر. وقد حصل أبو غيدا على جائزة الاندماج الألمانية عام 2017 لقيامه بالعديد من الإنجازات التي ساهمت بتعريف اللاجئين بألمانيا ولغتها.

جاليات عربية

المغتربون الفلسطينيون

بدأت هجرة الفلسطينيين إلى الخارج منذ منتصف القرن التاسع عشر، وارتبطت بجملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية كما هي الحال في العديد من الدول العربية. لكن تكمن الخصوصية الفلسطينية في ثقل وأهمية العوامل السياسية التي تضفي على هذه الظاهرة أبعاداً ذات طابع وجودي تتمحور حولها القضية الفلسطينية وتتعلق بمدى صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه وحقه في العودة إليها.

وقد تكثفت موجات الهجرة الفلسطينية في الثلث الأول من القرن العشرين، واتجهت بدايةً نحو الأمريكيتين وبشكل خاص نحو دول أميركا اللاتينية، ثم تزايدت بشكل سريع بعد النكبة عام 1948. واتسمت الهجرة في الفترة الأولى – قبل النكبة – بأنها فردية وذكورية، وتوجهت معظمها إلى الولايات المتحدة والمكسيك وأستراليا وإلى دول أميركا الجنوبية والوسطى، وخصوصاً البرازيل وتشيلي وبيرو وبوليفيا وفنزويلا وهندوراس وجزر الكاريبي. وتقدر بعض الدراسات أن الهجرة الوافدة الكبيرة الأولى من فلسطين إلى تشيلي كانت قد بدأت تقريباً في سنة 1870. واتجه معظم المهاجرين الأوائل إلى النشاطات التجارية، وبعضهم الآخر تحول إلى صناعة النسيج، حيث توجد مؤسسات صناعية ذات رأسمال فلسطيني منذ بداية القرن العشرين في العديد من دول أميركا اللاتينية مثل بوليفيا وتشيلي وبيرو.

وقد شكل المهاجرون الفلسطينيون الأوائل وتحويلاتهم المالية مصدراً اقتصادياً مهماً لشرائح واسعة من السكان، وتحولت فيما بعد إلى حاضنة اجتماعية واقتصادية لاستقبال مزيد من المهاجرين، وخصوصاً بعد سنة 1967 وخلال فترات الأزمات السياسية المتلاحقة التي حلت بالشعب الفلسطيني في أماكن وجوده المختلفة.

وهناك صعوبة في حصر الأعداد الدقيقة للمهاجرين الفلسطينيين بسبب سياسات الدول المستقبلة في تسجيل المهاجرين حسب الدول التي قدموا منها، وتعدد الدول التي تصدر وثائق سفر للفلسطينيين. ووفقاً للبيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام 2023 حوالي 14,63 مليون فلسطيني؛ منهم ما يقرب من 6,56 مليون في الدول العربية ونحو 772 ألف في الدول الأجنبية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة، بحسب دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية، ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الفلسطينيين في بلدان الاغتراب وبشكل خاص في دول أوروبا الغربية وهي حسب حجم الجاليات: ألمانيا التي يقدر عدد الفلسطينيين فيها بأكثر من 250 ألفاً، ثم السويد بنحو 80 ألفاً، والمملكة المتحدة من 40–50 ألفاً، والدنمارك 45 ألفاً، وهولندا 40 ألفاً، وعشرات الآلاف موزعون في قبرص واليونان والنمسا وبلجيكا والنرويج، وكذلك في روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق ودول شرق أوروبا. كما شهدت كندا في وقت سابق موجات من الهجرة الفلسطينية بسبب التسهيلات التي وضعتها هذه الدولة في استقبال فئات معينة من المهاجرين وبخاصة الشباب والمهنيين. وقد انطلقت معظم هذه الموجات من التجمعات الفلسطينية في سوريا ولبنان، وبشكل أقل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وتعد الجاليات الفلسطينية الكبيرة الموجودة في أميركا اللاتينية قديمة نسبياً، كما أشرنا سابقاً، أبرزها في تشيلي حيث يقدر عدد المتحدرين من أصل فلسطيني بنحو 400 ألف، وعشرات الآلاف في كل من هندوراس وغواتيمالا والبرازيل والسلفادور، إضافة إلى باقي دول أميركا الجنوبية والكاريبي التي لا تكاد أي منها تخلو من جالية فلسطينية. كما توجد جالية فلسطينية كبيرة في الولايات المتحدة يقدر عددها بين 350 ألفاً

إلى 400 ألف يتركز معظمها في ولايات الينوي (شيكاغو) وميتشغان ونيويورك.

وتلعب الجاليات الفلسطينية في بلدان الاغتراب دوراً رئيسياً مهماً في العناية بالمهاجرين واللاجئين الجدد، وتسهيل انخراطهم في المجتمعات الجديدة، ويشمل هذا الدور تقديم المساعدات العينية المباشرة والدعم القانوني والإرشاد وتسهيل الانخراط في سوق العمل. كما أن لهذه الجاليات، وبحكم أن أعضائها يتمتعون بجنسيات الدول التي يقيمون فيها، دوراً كبيراً في دفع قطاعات مهمة من المجتمعات المضيفة، من قوى سياسية وكتل برلمانية وحركات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني وغيرها، إلى تحسين نظرتها للمهاجرين الجدد واستيعابهم، ومحاربة مواقف الكراهية والعنصرية، وهو ما يؤثر بالتأكيد على سياسات الدول ومواقفها تجاه المهاجرين واللاجئين.

ولا يتوقف دور الجاليات الفلسطينية على العمل لتحسين أوضاعها في بلدان الإقامة واستقبال الموجات الجديدة من الهجرة، بل تلعب دوراً رئيسياً في دعم شعبها المناضل داخل فلسطين بكل السبل والأشكال المتاحة، سواء عبر التحويلات المالية للمغتربين لأهلهم في الوطن وفي تجمعات ومخيمات اللجوء، أو في تنظيم الفعاليات التضامنية وكشف جرائم الاحتلال وسياساته العنصرية، واستقطاب مواقف الدعم والتأييد من قبل الدول التي يقيمون فيها للحقوق الوطنية الفلسطينية. هذا إلى جانب تطلع رجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينيين إلى الاستثمار في فلسطين، وقد عقدت مؤتمرات ولقاءات عديدة لهذه الغاية، بعضها في فلسطين (في بيت لحم ورام الله) وبعضها في الخارج، لكن تأثيرات هذه المؤتمرات ظلت محدودة بسبب العوائق المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال والقيود على الاستيراد والتصدير والتحويلات المالية، فضلاً عن ضعف سيطرة السلطة القانونية والإدارية والأمنية على أراضي دولة فلسطين، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والحواجز التي تحد من فرص هذه الاستثمارات، وآخرها العدوان الغاشم على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ويبرز دور الجاليات الفلسطينية خصوصاً والجاليات العربية بصفة عامة، في الأوقات التي تشهد أحداثاً خطيرة في المنطقة العربية. وأبرز مثال على هذا الدور ما قامت به الجالية الفلسطينية في سانتياغو عاصمة تشيلي بعد العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة، حيث طالبت بوقف إطلاق النار، وضغطت من أجل المقاطعة، كما قامت بتنظيم احتجاجات أمام القصر الرئاسي، وحفلات موسيقية لجمع التبرعات. وقد حضر الرئيس التشيلي غابرييل بوريك، برفقة عدد من الرؤساء السابقين مثل ميشيل باشيليت وسيباستيان بينيرا، احتفالاً فلسطينياً بعيد الميلاد نظمته الجالية الفلسطينية في سانتياغو في ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وتتعاون المؤسسات الفلسطينية الرسمية (دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين، وزارة الخارجية والمغتربين، السفارات الفلسطينية، وزارة الداخلية)، وكذلك المؤسسات الشعبية والأهلية، كاتحادات الجاليات والمؤسسات، والاتحادات الشعبية والمهنية، في متابعة أوضاع المغتربين الفلسطينيين في بلدان المهجر، حيث يواجه كثير من الفلسطينيين صعوبات وتحديات كبيرة، وخاصةً مع التشديدات التي وضعتها مختلف دول أوروبا.

وتعمل وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية على إنشاء قاعدة معلومات شاملة لمختلف المجالات عن وجود المغتربين واللاجئين الفلسطينيين خارج الوطن، والعمل باستمرار على تحديث هذه القاعدة، وتسهيل عملية الإفادة منها؛ وإنشاء قنوات اتصال وتوثيق عُرى التواصل والترابط مع الجاليات الفلسطينية ورعاية تنظيماتها وتأطير جهودها لزيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول التي تقيم فيها، بما يحقق خدمة الوطن، وينتصر لقضاياه، ويسهم في مراعاة مصالحه وتحقيقها؛ وحث رأس المال الفلسطيني في الخارج على الإسهام

في بناء الاقتصاد الوطني، وتشجيعه على استثمار الأموال في مشاريع تنمية المجتمع الفلسطيني؛ وتقديم ما يلزم من خدمات وتسهيلات للجاليات الفلسطينية، والعمل الوثيق مع السفارات والبعثات الفلسطينية، وتنسيق الجهود الرسمية والشعبية لرعاية هذه الجاليات والحفاظ على مصالحها، وتمكينها من أداء واجباتها الوطنية، والتنسيق في ذلك مع الوزارات والهيئات المعنية؛ وتزويد الجاليات الفلسطينية بالمعلومات والبيانات عن كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية داخل الوطن، والعمل على تنشيطها وتفعيل دورها في العمل الفلسطيني وذلك باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وامتداداً له؛ ودعم التواصل والترابط بين أبناء الشعب الفلسطيني في المهجر، وتعميق انتمائهم للوطن من خلال المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية، وإقامة المعارض الثقافية والفنية، بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها في الداخل والخارج، وذلك بالتنسيق مع الدول التي يقيمون فيها، ومع الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة؛ وتنسيق الجهود في جميع المحافل الدولية من أجل وضع الخطط التي تكفل الوصول إلى حل عادل لقضية اللاجئين يلتزم قرارات الشرعية الدولية، والعمل على تنفيذ هذه الخطط.

كما تعد دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية الهيئة الفلسطينية الرسمية المعنية بمتابعة قضايا وشؤون الجاليات الفلسطينية في المهجر وبلدان الاغتراب، وهي مرجعية الجاليات بكل أطرها ومؤسساتها وهيئاتها، كما أنها قناة الاتصال الرئيسية بين الجاليات وأطرها واتحاداتها وبين الوطن ومؤسساته. وتقوم دائرة شؤون المغتربين بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية وخاصة الجامعات بجهود للربط والتشبيك بين الكفاءات والكوادر العلمية الفلسطينية في بلدان الاغتراب ووطنهم، كما تدعم الدائرة وتشارك في المؤتمرات التي ينظمها المغتربون سواء في دول إقامتهم أو في الوطن، وتدعم كذلك زيارات الوفود الثقافية والشبابية والفنية والرياضية التي يبادر لها أبناء الأجيال الناشئة من المهاجرين. وتتولى هذه الدائرة تمثيل دولة فلسطين في المحافل والهيئات الدولية الخاصة بقضايا الهجرة والمغتربين، ومنها جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة.

وسوف تظل القضية الفلسطينية على رأس القضايا التي تحظى بدعم المغتربين العرب في الخارج كما كانت دائماً، فرغم البعد المكاني إلا أن التواصل العقلي والوجداني يمثل رابطاً قوياً بين الوطن العربي وأبنائه المقيمين في الخارج. ويجب أن يتم الاهتمام في المرحلة القادمة على تنسيق جهود الجاليات العربية في الخارج بشكل أكبر وتوحيدها للاستفادة من الذخيرة الكبيرة التي تتمتع بها الأمة العربية من المغتربين العرب البارزين في مختلف المجالات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والذين يمكن أن يسهموا في عرض الصورة الحقيقية في دول المهجر بحكم معايشتهم ودرايتهم بالثقافتين العربية والغربية، حيث أنهم أكثر معرفة بهذه المجتمعات ويمكن أن يكون لديهم قدرة على التأثير وتصحيح المفاهيم المغلوطة من خلال عرض الحقائق ومحاربة تزييفها.

تواصلوا معنا

.....

تليفون: 25750511 (00202) داخلي: 3015

فاكس: 25740571 (00202)

البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int

الموقع الإلكتروني: www.arableagueonline.org